



مشروع "تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"
MENA Commercial Law Strengthening Project (MENA- CLS)

برعاية معالي وزير التجارة والصناعات التقليدية في جمهورية تونس السيد رضا التويتي

المؤتمر الإقليمي الأول حول

" تطوير بيئة قانونية ديناميكية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والأولويات "

ورقة خلفية

قمرت، تونس

15 – 16 أيار/مايو 2009



بدعم من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية

1. مقدمة

ينظم المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI) وضمن مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA-CLS Project)، الذي ينفذه بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية (MEPI)، المؤتمر الإقليمي حول " تطوير بيئة قانونية ديناميكية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والأولويات" فمرت ، تونس في 15 و 16 مايو/أيار 2009.

لقد تم إعداد هذه الورقة بهدف توفير معلومات خلفية أساسية حول موضوع ومحاور هذا المؤتمر الذي يشكل النشاط الإقليمي الأول الذي ينفذ في إطار مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA-CLS Project). للمزيد من المعلومات حول المؤتمر والمشروع بشكل عام، يرجى التواصل مع مدير المشروع السيد الياس شلهوب على البريد الإلكتروني التالي: echalhoub@arabruleoflaw.org

2. لمحة عامة عن المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI)

المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة هو منظمة إقليمية غير حكومية لا تتوخى الربح مقرها الرئيسي في بيروت ويضم عدداً من الفروع الوطنية ومنظمات شريكة في دول عربية مختلفة. تأسس المركز في العام 2003 على يد مجموعة من القضاة، والمحامين، والصحافيين، والأكاديميين وممارسين في مجال التطوير القانوني بهدف تأمين مشاركة فعالة لكافة مكونات المجتمع العربي في عملية رسم تطوير السياسات الإصلاحية في مجال الإدارة الرشيدة، وتحديداً حكم القانون والنزاهة.

يعمل المركز مع الهيئات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني من أجل تحقيق أهدافه العامة وذلك عبر اعتماد وسائل البحث العلمي، التدريب، نشر الوعي وبناء المعرفة. ويضم المركز شبكة من الخبراء الرائدین في مجالات الإصلاح القضائي، وحقوق الإنسان، ومحاربة الفساد في القطاعين الخاص والعام، وحوكمة الشركات، وتطوير بيئة الاستثمار والأعمال، والمعلوماتية القانونية، وغيرها.

3. لمحة عامة عن مشروع "تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"

يقوم المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI)¹ بتنفيذ مشروع "تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" بالتعاون مع مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية (MEPI) وذلك في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وتونس ولبنان واليمن.

¹ تأسس المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة عام 2003 في بيروت بجهود عدد من كبار الحقوقيين من مختلف الدول العربية. والمركز مؤسسة عربية لا تسعى إلى الربح يعمل على تعزيز حكم القانون وإرساء مقومات العدالة بهدف خدمة تنمية المجتمعات

يهدف مشروع "تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذي يمتد على فترة سنتين (2008 - 2010) إلى تعزيز وتطوير البيئة القانونية للأعمال والتجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بغية دعم وتنشيط القطاعات الاستثمارية وتحسين البيئة الاقتصادية للأعمال التجارية تفضي إلى نمو اقتصادي في قطاعات معينة في الدول المعنية بالمشروع.

يقوم المشروع على قناعة أساسية بأن تحسين البيئة القانونية للأعمال والاستثمار يتطلب العمل على تعزيز قدرات مجتمعي القانون وأشخاص القانون لناحية المساهمة في رسم السياسات وتطوير إصلاحات قانونية تعزز الجهود المبذولة في سبيل تحسين النمو والتطور الاقتصادي.

من هنا، يعمل المشروع على (1) تعزيز القدرة على فهم التشريعات التجارية وتعقيدها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وزيادة و(2) تفعيل مشاركة القطاع الخاص في وضع سياسات القانون التجاري، وذلك عبر تنفيذ مجموعة من النشاطات تشمل بحوث موجهة، تقارير تقييمية حول واقع القوانين التجارية، دراسات متخصصة، ورش عمل وطنية، دورات تدريبية إضافة إلى مؤتمرات إقليمية وغيرها من النشاطات التي ترمي إلى نشر وتعميم الوعي. من المتوقع أن يساهم المشروع في تحقيق النتائج التالية:

- تقييم حالة القانون التجاري في البلدان المشاركة في المشروع، وذلك من خلال إعداد (1) تقارير تقييمية وطنية حول وضع القوانين التجارية في كل من دول المشروع و(2) تقرير إقليمي تحليلي مقارنة حول وضعية القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك استناداً إلى منهجية معدة مسبقاً تم تطويرها ومناقشتها خلال نشاطات إقليمية ووطنية.
- التشبيك بين المحامين ورجال الأعمال وواضعي السياسات والممارسين الحكوميين، وذلك من خلال تحديد المحفزات الإصلاحية الرئيسية والمؤسسات المعنية، بالإضافة إلى تنفيذ نشاطات توعية تؤدي إلى تبادل المعرفة وتعزيز التفاعل بين مختلف القطاعات بما يساهم في بناء الشراكات. سيقدم المشروع عدّة فرص لإقامة الشبكات بين الإصلاحيين المعنيين وبخاصة المحامين، رجال الأعمال، واضعي السياسات والممارسين الحكوميين.
- تعزيز الوصول إلى المعلومات القانونية التجارية، وذلك من خلال تجميع النصوص القانونية التجارية ونشر خلاصة وافية عنها باللغتين العربية والانكليزية على صفحة الانترنت الخاصة بالمركز العربي لحكم القانون والنزاهة. سوف تشمل هذه الخلاصة القوانين التجارية، الأنظمة، الأحكام القضائية، الفقه وغيرها من المصادر القانونية، بالإضافة إلى معلومات ومصادر عن أفضل الممارسات الدولية والأدوات المفيدة في مجال الأعمال.
- إقتراحات محددة للإصلاح في مجالات معينة من القانون التجاري على المستوى الوطني لكل

والأفراد في العالم العربي كخطوة أولى وأساسية في بناء الحكم الصالح القائم على احترام حقوق الإنسان وكرامته. www.arabruleoflaw.org.

من دول المشروع، وذلك من خلال إعداد دراسة منهجية معمقة حول موضوع محدد في دول المشروع (الملكيّة الفكرية في لبنان؛ المنافسة في تونس؛ الاستثمار في الإمارات العربية المتّحدة مع التركيز على قطاع العقارات؛ تنفيذ العقود واسترداد الديون التجارية في اليمن). سيتم تطوير هذه الدراسة وفقاً لمنهجية تم إعدادها سابقاً تعتمد على نتائج التقرير التقييمي الوطني حول القوانين التجارية (انظر أعلاه) وعلى أبحاث ميدانية وحلقات نقاش. ستتم مناقشة هذه الدراسة والتوصيات الصادرة عنها ضمن ورشات عمل وطنية تضم مختلف الأطراف المعنيين وذلك من أجل الشروع في حوار وطني حول الإصلاحات ذات الصلة. بعد المصادقة عليها على المستوى الوطني، تعرض هذه الدراسات والتوصيات ويدقّق فيها ضمن مؤتمر إقليمي يكون مناسبة لتبادل مختلف مناهج الإصلاح المقترحة، كما ويشكّل هذا المؤتمر منتدى للحوار بشأن السياسات ويوفّر تعلّماً عن طريق الأقران على المستوى الإقليمي.

- **رفع مستوى الوعي في مواضيع إصلاح القانون التجاري، وذلك من خلال تنظيم "حملة توعية" وطنية تستهدف المحامين، رجال الأعمال، واضعي السياسات والممارسين الحكوميين المعنيين لتحقيق هدفين أساسيين هما (1) زيادة الوعي بين أصحاب المصلحة المستهدفين حول نشاطات المشروع ونتائجه، و(2) تعميق وتعزيز التوصيات التي تتعلق بإصلاح القوانين التجارية. عند انتهاء الحملة، سيتم تنظيم ورشة عمل وطنية في كل من دول المشروع لتعزيز الوعي حول أهمية القوانين التجارية ودورها في دعم التطور والنمو الاقتصادي والتوصيات المختلفة ذات الصلة بالقوانين التجارية التي طورها المشروع في البلدان الأربعة.**
- **بناء القدرات في المسائل القانونية والتجارية، وذلك من خلال تنظيم دورتان تدريبيتان في كل من دول المشروع. تعالج الندوة الأولى آليات حل النزاعات التجارية، أما الثانية فستركز على مسائل أخرى ذات صلة بالقوانين التجارية في دول المشروع وذلك انطلاقاً من نتائج التقارير التقييمية التي تمت صياغتها حول القوانين التجارية والدراسات المنهجية.**

للمزيد من المعلومات حول المشروع يرجى زيارة صفحة الإنترنت الخاصة بالمركز:
www.arabruleoflaw.org

4. وصف الحدث

يشكل المؤتمر التقييمي حول "تعزيز بيئة ديناميكية للأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والأولويات" الذي سيعقد في غمرت، تونس في يومي 15 و16 مايو/أيار 2009 أحد المؤتمرات الإقليمية الذان سيتم تنظيمهما ضمن إطار مشروع "تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA-CLS Project)".

بغية التحضير لهذا المؤتمر، قامت الفرق الوطنية في دول المشروع الأربع بتنفيذ سلسلة من النشاطات التي

أثمرت في كتابة "التقرير التقييمي الوطني حول القوانين التجارية" وفقاً لمنهجية تم إعدادها سابقاً. وقد تمت مناقشة وتقييم هذه التقارير خلال ورشة عمل وطنية حضرها أعضاء من مجتمع القانون والأعمال، صانعي السياسة وممثلين عن الهيئات الحكومية المعنية.

انطلاقاً من التقارير الوطنية وبناءً عليها، تم كتابة تقرير إقليمي لتقويم وضعية التشريعات التجارية في الدول العربية المعنية يستعرض نتائج التقارير الوطنية عبر مقارنة إقليمية مقارنة، ويقدم لمحة عامة عن البيئة التنظيمية للقيام بالأعمال التجارية و عن المخاطر أو العقبات المتصلة بها. كما يبحث التقرير في السياسات والقوانين والتنظيمات التجارية في بلدان المشروع والمنطقة من أجل تحديد أولويات الإصلاح المشتركة.

ويشكل هذا المؤتمر منتدى للحوار بشأن السياسات الإقليمية ذات الطابع الاقتصادي بحيث يؤمن فرصة جديدة لتبادل الأفكار والتجارب بين المتحاورين ويوفر تبادلاً للمعرفة عن طريق الأقران من أجل بلورة الأفكار و الجهود وحاجات التحديث في هذا المجال بحيث يصبح التقرير الإقليمي أداة علمية من أدوات الدفع باتجاه تحقيق الإصلاح القانوني المنشود.

- **الهدف:** يهدف المؤتمر إلى عرض ومناقشة التقرير الإقليمي لتقويم وضعية التشريعات التجارية في الدول العربية المعنية بهدف تعزيز معرفة المشاركين حول المخاطر والتحديات القائمة لمناخ الأعمال وتطوير رؤية واضحة ومتناسقة حول حاجات الإصلاحات والسياسات السياسية المطلوبة انطلاقاً من حاجات كل من دول المشروع.
- **النتائج المتوقعة:** من المتوقع أن يساهم المؤتمر في تحسين قدرة المشاركين على فهم قضايا القوانين التجارية انطلاقاً من المخرجات التي تم تطويرها في سياق المرحلة الأولى من المشروع.

كما من المتوقع أن يخرج المؤتمر بتوصيات حول الإصلاح القانوني والاستراتيجيات العامة التي تساهم في تعزيز مناخ الأعمال في دول المشروع. ستساعد هذه التوصيات، بلا شك، في تعزيز قدرة القطاع الخاص على الانخراط في الحوار السياسي المستقبلي مع الحكومات، كما ستشكل مرتكزاً لتحديد نشاطات المشروع المستقبلية وستحسن من دون شك

المشاركون: سيشترك في هذا المؤتمر أكثر من 100 شخص يضمون بالإضافة إلى رجال القانون والأعمال، شخصيات مرموقة معنية بصنع السياسات وممثلين عن هيئات حكومية أساسية إلى جانب خبراء إقليميين ودوليين وممثلين عن المؤسسات الشريكة.

- **اللوجستيات:** ينظم المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI) بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعات اليدوية في تونس المؤتمر في منطقة غمرت، تونس في فندق رمادا. لأي استفسارات حول التفاصيل اللوجستية، يرجى التواصل مع الأنسة رومي سالم على

العنوان البريدي التالي: rsalem@arabruloflaw.org

5. برنامج المؤتمر

سيضم المؤتمر الذي يمتد على فترة يومين جلستين عامتين وأربع ورش عمل بالإضافة إلى الجلستين الافتتاحية والختامية. سيشمل كل يوم جلسة عامة وورشتي عمل متوازيتين كما سيتم تعيين مقرر لمساعدة مدير الجلسة على تلخيص نتائج ورشة العمل وذلك بغية التأكد من أن نتائج ورشة العمل ستعمم على كافة المشاركين. سنقدم هذه النتائج خلال الجلسة الختامية حيث سيتم تطوير التوصيات من خلال مناقشات نهائية.

يقدم هذا القسم من الورقة الخلفية محتوى وشكل كل من الجلسات وورش العمل. **للمزيد من المعلومات المفصلة عن المتحدثين الرجاء العودة إلى برنامج عمل المؤتمر.**

الجلسة الافتتاحية

تقدم الجلسة الافتتاحية عرضاً لخلفية المؤتمر ولمحاور النقاش الرئيسية التي يتناولها

الجلسة العامة الأولى:

تقويم عام لبيئة الأعمال والاستثمار في دول المشروع

تعرض هذه الجلسة وتناقش نتائج عملية التقويم الشاملة التي تمت خلال المرحلة الأولى من المشروع والتي تناولت أبرز خصائص بيئة الأعمال في الدول الأربع المعنية (لبنان، تونس، الإمارات واليمن). وسيتم التركيز تحديداً على المخاطر الرئيسية (اقتصادية، اجتماعية، قانونية، وإدارية...) والتحديات المختلفة التي تواجه مجتمع الأعمال في دول المشروع والتي تنعكس على عملية التطوير والإصلاح في المنطقة.

تشكل هذه الجلسة إطاراً للمشاركين من دول المشروع لتبادل المعارف والخبرات فيما بينهم حول الممارسات الفضلى التي تؤدي إلى تطوير مناخ وبيئة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بهدف الاستفادة من الدروس والخروج بتوصيات متناسقة للإصلاح. وعليه، من المتوقع أن تعالج الجلسة مسائل خاصة بكل دولة بحيث تتضمن، من بين جملة من المواضيع الأخرى، العناصر الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية التي تؤثر على مناخ الأعمال، كما تتناول السياسات الحكومية القائمة، والعجز البنوي والمؤسسي، وتأثير الأزمة الاقتصادية/المالية العالمية بالإضافة إلى الخيارات المتاحة فيما يتعلق بسياسات تعزيز بيئة الأعمال.

الشكل: تتألف هذه الجلسة من عرض عام واحد يتناول مختلف المكونات الاقتصادية ورسم السياسات للتقرير

الإقليمي، يعقبه أربع مداخلات من المحاضرين حول بيئة الأعمال في كل من دول المشروع. يتبع ذلك مناقشة من الحضور عبر تعليقات وأسئلة مختصرة توجه إلى المتحدثين. سيتولى إدارة الجلسة خبير يتمتع بخلفية علمية حول رسم السياسات العامة والاقتصادية. تتمحور جميع المداخلات على توصيات ونتائج "التقرير الإقليمي لتقويم وضعية التشريعات التجارية في الدول العربية المعنية" في شقه الاقتصادي والمتعلق برسم السياسات.

نشاط اجتماعي

يسعى النشاط الاجتماعي إلى توفير بيئة غير رسمية يتفاعل من خلالها المشاركون من دول المشروع كما وسيشهد على إطلاق "حملة التوعية" الخاصة بالمشروع والتي تسعى إلى تحقيق ما يلي (i) تعزيز الوعي بين أصحاب المصلحة المستهدفين حول نشاطات ونتائج المشروع و (ii) تعميق ودعم توصيات الإصلاح التي سيتم الخروج بها كنتيجة لنشاطات المشروع.

سيعقب ذلك حفلة عشاء رسمية ينظمها المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI).

ورشة العمل الأولى: استراتيجيات وطنية لتطوير بيئة الأعمال

يتطلب تطوير بيئة الأعمال بذل جهود منسقة ولموسة من قبل جميع المعنيين في هذا المجال. ففهم المسائل الأساسية والمقاربات المختلفة بشكل عميق ومشارك بهدف خلق استراتيجيات لتطوير مناخ الأعمال الوطني يشكل عاملاً أساسياً في مساعدة أصحاب القرار على تحديد الحلول الضرورية للمخاطر والتحديات القائمة بطريقة أكثر فعالية.

من هنا، تسعى هذه الورشة، في ضوء التقرير الإقليمي، إلى تعزيز الحوار فيما بين صانعي السياسات وأفراد مجتمع الأعمال حول العناصر المحورية لتطوير مناخ الأعمال، وتحديدًا: عمليات التقويم، ومؤشرات مناخ الأعمال، ونماذج الاستراتيجيات. كما تهدف الورشة أيضاً إلى تشجيع التفاعل ما بين القطاعين العام والخاص بغية تعزيز بناء الشراكات لتطوير وتطبيق استراتيجيات محددة في كل دولة.

الشكل: سيتم تنظيم ورشة العمل على شكل حوار بين مجموعة من ثلاثة محاضرين يؤمن تفاعل مع المشاركين من خلال عملية تواصل متبادلة لطرح الأسئلة وإعطاء الأجوبة. سيتولى إدارة الحوار خبير يتمتع بخلفية حول استراتيجيات تطوير الأعمال والإصلاحات السياسية ذات الصلة، وسيعمل مع مقرر الورشة لتقديم "تقرير عن النتائج" خلال الجلسة الختامية.

ورشة العمل الثانية: التحديات التي تواجه الاستثمار، تحديداً الاستثمار الأجنبي المباشر، (FDI) في دول

المشروع

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أداة هامة لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي، وخاصةً في الدول النامية. يصنف المراقبون مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمنخفض نسبياً مقارنةً مع المناطق النامية الأخرى من العالم، وينسبون السبب الرئيسي إلى مناخ الأعمال القائم في العديد من هذه الدول والذي يعيق جذب المستثمرين.

من هنا، ستعالج ورشة العمل وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المشروع الأربع، مسلطة الضوء على أحدث البيانات والإحصاءات في هذا المجال. كما ستناقش الورشة الحوافز والتحديات الأساسية التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر بغية تبادل المعرفة بين صانعي السياسات وأعضاء مجتمع الأعمال والقانون لناعية دورهم في تعزيز الاستثمار وسبل تحسين التفاعل الإيجابي بين المستثمرين الأجانب والمحليين.

الشكل: سيتم تنظيم ورشة العمل على شكل حوار بين لجنة من ثلاثة محاضرين يؤمن تفاعل مع المشاركين من خلال عملية تواصل متبادلة لطرح الأسئلة وإعطاء الأجوبة. سيتولى إدارة الحوار خبير يتمتع بخلفية حول تطور الاقتصاد والاستثمار في المنطقة وسيعمل مع المقرر لتقديم "تقرير عن النتائج" خلال الجلسة الختامية.

الجلسة العامة الثانية

أولويات إصلاح التشريعات التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تستعرض هذه الجلسة وتناقش الأنظمة القانونية القائمة والمتعلقة ببيئة الأعمال وكذلك اقتراحات الإصلاح التشريعي في مجال الأعمال والتجارة في دول المشروع (لبنان، تونس، الإمارات واليمن)، التي تساهم في تحسين مناخ الأعمال في هذه الدول خاصةً وفي المنطقة بشكل عام. وتسعى هذه الجلسة إلى تحديد المكونات المتعلقة بالبيئة القانونية للأعمال بغية البحث في سبل تحسين الخدمات التي تقدمها والأولويات الرئيسية للإصلاح. إضافةً، سيتم التركيز على أهمية تقويم التنظيمات القائمة والترتيبات المؤسسية ذات الصلة من أجل اقتراح خطة أولية للإصلاح تنطلق من نتائج العمل الذي قد نفذ على المستوى الوطني وتتطرق إلى الثغرات التي تعترض استخدام وتطبيق بعض التشريعات التجارية.

وعلى عكس الجلسة العامة الأولى التي ركزت على مسألة رسم السياسات، ستركز الجلسة الثانية على الإصلاحات القانونية المرجوة والتي سيتم البناء عليها من أجل تحديد مجموعة النشاطات المستقبلية التي سيلحظها المشروع. ومن المتوقع أن تعالج الجلسة بعض المواضيع المتعلقة بالتشريعات والقوانين السائدة في كل من الدول الأربع والتي ستضم، من بين جملة من الأمور الأخرى، أهمية تحديث بعض نواحي القانون التجاري وإدراج مؤسسات قانونية جديدة، وتقييم جودة النصوص التجارية، وتعزيز الوصول إلى المعلومات القانونية، وتطوير قدرات القضاة والمحامين، وتخفيف القيود القانونية والإدارية وغيرها التي من شأنها إعاقة الاستثمار.

الشكل:

تتألف هذه الجلسة من عرض عام واحد يتناول مختلف الجوانب القانونية والتشريعية للتقرير الإقليمي، يعقبه أربع مداخلات من المحاضرين حول سبل الإصلاح القانوني في كل من دول المشروع. يتبع ذلك مناقشة من الحضور عبر تعليقات وأسئلة مختصرة توجه إلى المتحدثين. سيتولى إدارة الجلسة خبير يتمتع بخلفية عملية في القانون التجاري والمبادرات الإصلاحية ذات الصلة. . تتمحور جميع المداخلات على توصيات ونتائج "التقرير الإقليمي لتقويم وضعية التشريعات التجارية في الدول العربية المعنية " في شقه القانوني والإصلاحي والمتعلق بتطوير التشريعات.

ورشة العمل الثالثة: المتطلبات الرئيسية لتحسين البيئة القانونية للأعمال

يعتبر تحسين البيئة القانونية للأعمال عاملاً مهماً وأساسياً من بين الجهود المبذولة من أجل تحسين مناخ الأعمال. ولعل هذه الجهود لا تنحصر في إجراء بعض التعديلات على النصوص القانونية وحسب بل تتسع لتشمل سلسلة من الإصلاحات المتوجبة. فالبيئة القانونية كمفهوم تشمل، بحسب توصيف المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، كافة القوانين، والتنظيمات، والقضاء وآلياته الداعمة، وسلطات إنفاذ القانون، والثقافة القانونية، إضافةً إلى مبدئين أساسيين اثنين وهما (i) حكم القانون و(ii) النزاهة. في الواقع، لقد أظهرت البحوث والتجارب أن الحاجة إلى الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشمل كافة هذه الميادين تقريباً.

ستعالج الورشة المتطلبات الأساسية لتحسين البيئة القانونية للأعمال في دول المشروع الأربع بغية الاستفادة من الخبرات القائمة والاستفادة من الدروس بغية رسم الأنشطة المستقبلية وجهود الإصلاح الوطني. من المتوقع أن تساهم ورشة العمل أيضاً في بناء المعرفة وتعزيز التفاعل ما بين المشاركين بهدف تحديد الوسائل التي ستدفع قدماً بعجلة الإصلاح في دول المشروع.

الشكل: سيتم تنظيم ورشة العمل على شكل حوار بين لجنة من ثلاثة محاضرين يؤمن تفاعل مع المشاركين من خلال عملية تواصل متبادلة لطرح الأسئلة وإعطاء الأجوبة. سيتولى إدارة الحوار خبير يتمتع بخلفية عن الإصلاحات القانونية والقضائية وسيعمل مع المقرر لتقديم "تقرير عن النتائج" خلال الجلسة الختامية

ورشة العمل الرابعة: إدخال المؤسسات القانونية الحديثة إلى النظم القانونية القائمة في دول المشروع

لا تزال المؤسسات القانونية الحديثة، وعلى الرغم من دورها الثابت في تحسين مناخ الأعمال في الأنظمة القانونية المختلفة عبر العالم، تعاني من تخلف وقلّة استخدام ملحوظين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا وتساهم المؤسسات الرئيسية سواء في قانون الشركات أوفي غيرها من الميادين، على غرار المنافسة والوسائل البديلة لحل النزاعات، في تعزيز فعالية استعمال وتطبيق القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا بشكل فعال.

من المتوقع أن تساهم ورشة العمل هذه في تكوين لغة مشتركة بين المشاركين وفي تعزيز فهمهم للمؤسسات القانونية الحديثة الأساسية، هذا فضلاً عن تعزيز التفاعل بين المشاركين من البيئة القانونية وبيئة الأعمال في دول المشروع من جهة وصانعي السياسة المشاركين في المؤتمر من جهة أخرى، ذلك بغية تشجيع الأنظمة القانونية في دول المشروع إلى استيعاب هذه المؤسسات القانونية الحديثة.

الشكل: سيتم تنظيم ورشة العمل على شكل لجنة حوار تتفاعل بشكل كبير مع المشاركين عبر طرح الأسئلة والإجابة عنها. سيتولى إدارة الجلسة خبير يتمتع بخلفية في الإصلاحات القضائية والقانونية وسيعمل مع المقرر لتقديم "تقرير عن النتائج" خلال الجلسة الختامية.

الجلسة الختامية

تخصص الجلسة الختامية لقراءة الخلاصات الرئيسية لورش العمل الأربع بالاستناد إلى النقاش الذي تم خلال الجلستين العامتين، وذلك بغية الخروج باقتراحات عملية تتناول الإصلاحات القانونية. ستشكل هذه القراءة أرضاً إصلاحية صلبة تساهم في تحسين مناخ الأعمال وتطوير نشاطات المشروع المستقبلية.

6. الملاحظات الختامية

من المتوقع أن يشكل المؤتمر الإقليمي خطوة مهمة لتحقيق أهداف المشروع وسيحدد الأرضية لسلسلة من النشاطات الوطنية التي يسعى المشروع إلى القيام بها في دول المشروع. تضم هذه النشاطات الإحصائيات والأبحاث المنهجية وعدد من النشاطات التدريبية.

سيتم نشر خلاصات وتوصيات المؤتمر على صفحة الانترنت الخاصة بالمركز www.arabruleoflaw.org.
للأسئلة والتعليقات يرجى التواصل مع مدير المشروع السيد الياس شلهوب على العنوان البريدي التالي echalhoub@arabruleoflaw.org